

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

### المسايرة مع نهاية الدراية في شتى النوايا الباقية

يفترض علينا أن نلحظ نقطة طريقة بعين الاعتبار: قبل كل شيء يَحْتَم -بدايةً- أن يُصبح العمل عباديًّا ثم يَنْصَبَ عليه الداعي -مهما افترضناه-. فشتى النوايا لا تخلق العبادية و القربيَّة أبداً، إذ مجرد نية المصلحة أو الحسن الذاتي أو له تعالى لا ينسبه إلى المولى و لا يختتم بختم الشريعة، إلا إذا اتَّخذ المولى «قصدًا خاصًا» ضمن متعلق الأمر -كقصد الأمر-. فوتقىئذ سنستكشف عباديَّة العمل بحيث إنَّ «العمل بضم ذاك القصد» يُعدَّ هو الغرض الأصيل النهائي.

ثم استكمل المحقق الاصفهاني مقالته الرائعة حول «بقية الدواعي» قائلًا:

«وَأَمَّا الإِتِيَانُ:

1. بداعي الحسن الذاتي.

2. أو بداعي أهلية تعالى.

3. أو له تعالى، بطور لام الصلة (بأن يُنسبه من نفسه إلى المولى) لا لام الغاية (لأنَّها ستجعله عباديًّا نظرًا لمنتهى العمل و ختامه لأجل المولى) فكل ذلك مبني على عباديَّة المورد (أو لا) مع قطع النظر عن تلك الدواعي.

Ø أمَّا الأوَّل فواضح (إذ تنفيذ العمل بداعي الحسن الذاتي، لا يُشرِّبه العباديَّة و القربيَّة إذ لا تلازم و ترابط بين الحسن الذاتي و بين العبادة الشرعية). [1]

Ø و أمَّا الآخرين فلأنَّه تعالى أهلٌ لما كان حَسَنًا و عبادة (ذاتاً) لا لما (للعمل الذي) لا حُسْنَ فيه (فإنَّ مفترضنا أنا شاكون في عباديَّة العمل، كالمشي في المسجد للتوصُّل له تعالى، فمحض «نية التوصُّل» لا يُحوِّل ذاتَه إلى العباديَّة) و العمل «لله» ليس إلا العمل الإلهيَّ من غير أن تكون إلهيَّته (و عباديَّته) من قبل الداعي، وقد عرفت بعض الكلام فيما تقدَّم [2].

ثم أجاد المحقق الاصفهاني في شرح زوايا «قصد أهلية المولى» ضمن حَقْل آخر أيضًا قائلًا:

«أَمَّا الإِتِيَانُ بداعي «أهلية المولى للعبادة» (و كذا الحسن الذاتي أيضًا) فمورده العبادة الذاتية أي ما كان حَسَنًا بالذات (منذ البداية لا بسبب الداعي) بداعَة أنَّ المولى ليس أهلاً لما لا رجحان فيه، و لم يكن حَسَنًا ذاتاً (فلو شكنا في رجحانه عمل ما لَمَا جعلها الداعي عبادة) فالمورد -مع قطع النظر عن هذا الداعي- حَسَن بالذات، و مثله مرتبط بذاته (تعالي) لا من طريق الداعي، فهذا

الداعي كما لا يوجب (و لا يتسبّب) انطباق عنوان حُسن ذاتاً، كذلك لا يوجب ارتباط الفعل بالمولى (فلا يرتبط بالمولى) بل يتعلق بما كان في حد ذاته ذا جهتين من الحُسن (الذاتي لدى الشارع) و الرابط (بالنية).

و منه تعرف حال الشكر، و التخضع و نحوهما، فإن الإتيان بأمثال هذه الدواعي يتوقف على كون الفعل (ذاتاً) - مع قطع النظر عن هذه الدواعي - شكرأً و تخضعاً و تعظيمها، فيكون الفعل - مع قطع النظر عنها - حسناً و مرتبطاً ذاتاً، أو منتهياً إليهما كذلك. (فهذه الدواعي لا تجعله تعبدية)

و منه يتبيّن حال الإتيان بداعي الثواب أو الفرار من العقاب، فإن الفعل (بذاته و بمفرده) لو لم يكن موجباً للثواب و مانعاً من العقاب لم يتجوّجَ إليه مثل هذا الداعي (القربي) فيخرج هذا الداعي عن كونه موجباً لعنوان حسن ذاتي و رابطاً له إلى المولى (فلا يخلق القربيّة) وإنما يصح أن يكون داعياً لما كان كذلك (ذاتاً) أو داعياً للداعي.». [3]

إذن، إن نية «المصلحة البحثة» أو «الحسن الذاتي» و «له تعالى» بمعنى لام الصلة بل حتى بلام الغاية - وفقاً للرأي الصائب - لا تقبل «العمل المشكوك العباديّة» إلى العبادية الشرعية - نظير المشي و التكلم و... .

أجل لو صدر أمر شرعيٌ ذاتاً ثم نوى «قصد الأمر» بوصفه جزءاً أو شرطاً لنفس العمل، لتشكلت العبودية حتماً، فعلى أساسه:

· قد انجلَ أن «مشكوك العبادية ذاتاً» يُعد خارجاً عن مسرح النزاعات، فإن مجرد القصود المذكورة لا تولد العبادية إطلاقاً.

· قد تجمّت نكتة تعبير الكفاية قائلاً: «إلا أنه غير معتبر فيه قطعاً لكافية الاقتصار على قصد الامتثال».

· فرغماً أن البعض قد تقبل عبادية العمل بواسطة هذه القصود الثلاثة، ولكن الحقيقة تضاد تفكيرهم وفقاً ل التشريح المحقق الاصفهاني - السالف للتلوّ - فمثلاً لو نوينا القرابة في «الواجب التوصلي» كدفن الميت بقصد الأمر، لما حوله إلى العبادية الذاتية، بل قُصارى حاله - القصد - أن يُرتب المثوبة فحسب - بلا مساس لجنس العمل التوصلي -.

· إن هذه المقالة لا تتصادم مع مكتبة القميين أيضاً، فإنهم قد رفضوا انحصر الدواعي في «قصد الأمر» كما زعمه صاحب الكفاية فاعتقوها بتمامية الملكات الخمس للداعوية، و هذه تلائم عبادية العمل ذاتاً، حيث قد افترضوا العمل - منذ البداية - عبادياً من قبل الشارع فناقشو الداعوية فحسب.

### تفيد بعض بيانات المحقق الاصفهاني

ونلاحظ على بعض معطياته السالفة:

· أولًا: لا نرى ضيراً في «اجتماع الداعيin العرضيin أو الطوليin على فعل واحد» كما زعم استحالته المحقق الاصفهاني، فإنه قد خلط الأمور التشريعية و العقلانية مع الأمور التكوينية العقلية، بينما لا تُقاد هذه بتلك، إذ يُتاح للمولى أن يُشرع الصلاة النياية - مثلاً - بشتى الدواعي و الرغبات كنية الصلاة عن زيد و عمرو و... فانصبـاً مختلف البواعـث على عمل فارد كالمعراجية و التذكـر بالله و الامتثال له و اجتياـز الفواـحش و... معقولـة عرـفاً و شرعاً تماماً [4] أـجل إن الأحداث التـكوينـية نـظير «تـوارـد عـلـيـن عـرضـيـن عـلـى مـعـلـول وـاحـد» تـعـدـ مـسـتـحـيلـةـ بـنـاـ، فإنـ المـعـلـولـ قدـ تـكـوـنـ بـالـعـلـةـ الـأـوـلـيـ فـسـيـسـتـحـيلـ تـدـخـلـ عـلـةـ مـوـجـدـةـ ثـانـيـةـ عـرـضـيـةـ عـلـيـهـ.

· ثانياً: لا فارق بين «قصد الأمر» و بين «بقية القصود» نظراً لبيانات المحقق الاصفهاني إذ سنهـمـ بـنـفـسـ الدـلـيلـ - في رفض سائر

النّوايا للعباديّة - على «قصد الأمر» فإنّه أيضًا لا يُولِد العباديّة لولا عباديّته الذاتيّة من الشّارع، فعلى امتداده، إنّا حتّى في «قصد الأمر» علينا أن نفترض «العباديّة الذاتيّة» بدايةً ثم نُطّيق «قصد الأمر» عليها، وبالتالي ستسري إشكاليّة المحقق الاصفهانيّ تجاه سائر النّوايا في قصد الأمر أيضًا - من دون أن يشعر بها -.

في النّتيجة، إنّا نستخرج «عباديّة العمل» حينما يُدرج «قصد الأمر من أجزائه أو شرائطه»<sup>[5]</sup> و إلا فسيظلّ توصليًا.

---

[1] و لكنه من أبحاث المستقلات العقلية فإنّ العقل قد حكم بحسنه الذاتي و كل ما حكم به العقل حكم به الشرع، فالملازمة العقلية راسخة.

[2] كما في التعليقة: ١٦٦ عند قوله: (أما الإتيان بداعي أهلية المولى...).

[3] اصفهانی محمد حسین. نهایة الدرایة فی شرح الكفاية. 1. Vol. 322 بیروت، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحیاء التراث.

1. [4] وقد كرر الأستاذ المعظم هذه النّظرية النّبيلة بكرات و مرات ضمن الأصول -كمبحث الخبر بداعي الإنماء- قائلاً: «لا يجدر للأصولي أن يُدرج القواعد الفلسفية ضمن الأمور العقلائية و التشريعية، فإنّا قد أكّدنا كراراً أنّ القاعدة العقلية الفلسفية - الدقّية - مرفوضة في الأبحاث العقلائية العرفية - المسامحة - و التشريعية أيضًا، أجل، إنّ عالم التّكوينيات تخضع للقواعد العقلية الدقّية فإنّ المخبر بهلاك الشخص - مات زيد - يُعدّ مخيّراً بأمر محقّق الوجود حتّماً، فرغم أنّ زيداً المريض لازال حيًّا إلا أنّ العقل حينما يُدقّق جيّداً بتوفّر المقتضي - الموت - فسيُطلق عليه الموت - مات زيد - نظراً لاحتمالية الواقع، بينما الأمور و الأوامر العقلائية ليست من هذا النّمط أبداً، فإنّ «إرادة الواقع» لا تُعدّ علّة تامة لتحقّق الفعل الخارجيّ بل تُعدّ إحدى علل الواقع، إذ طلب المولى بصياغة خبرية لا يستدعي تحقّق المقتضي بنحو العلية الثّامة التّكوينية، أجل بإمكانها أن تفيد الوجوب و الأكيدية المتفرّعة عليه - فحسب - بلا دلالة على التّحقّق الخارجيّ و التّلازم التّكوينيّ بين النّسبة الإيقاعيّة و الواقع وفقاً لزعم المحقق العراقيّ - و على هذ المِنْوال، قد نَبه المحقق الخميني مراراً بأنّ قياس التشريع بالتكوين من الأغلاط الأصوليّة».

[5] طبعاً من دون أن يتوقف الأمر على جزءه و قصده، كما أسلفنا الإجابات مطولةً كإجابة المحقق العراقيّ بأنّ القصد يعدّ قيد الواجب، و كإجابة المحقق البروجرديّ بأنّ الأمر لا يتوقف على داعوية القصد فحسب بل على الملّكات الخمس في المرحلة السابقة.